مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الهندسية المجلد (27) العدد (2) 2005
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Engineering Sciences Series Vol. (27) No (2) 2005

# تحديات المستقبل في التخطيط الحضري
# الدروس المستقاة من التجارب الأوربية

الدكتورة إلهام حسن*

( قبل للنشر في 2005/5/2)

## □ الملخّص □

في عدة دول أوربية (فرنسا، بريطانيا، إسبانيا، إيطاليا)، لم يبلغ التخطيط الحضري الهدف الذي وضعه مؤسِّسوه كالتنمية الحضرية على المدى البعيد، ومن أهم أسباب ذلك فشل الرؤية الموجزة والمعيارية للمستقبل التي تبنَّتها المخططات التنظيمية في الستينيات والسبعينيات. لقد أدى فشل الدراسات التنبؤية للاحتياجات والمتطلبات العمرانية الجديدة في نهاية الثمانينيات ومطلع التسعينيات، من جهة، والتغيرات الاقتصادية وتزايد تحدِّيات العولمة وآثارها الإقليمية من جهة أخرى، إلى التراجع عن نماذج التنبؤ الخطِّية والمضيّ باتجاه التفكير الاستشرافي الحضري للمستقبل الذي شهد اهتماماً متزايداً في أوربا. يبيِّن البحث أهمية الدراسات الاستشرافية الحضرية ودورها في مواجهة تحدِّيات المستقبل واقتراح منهجيَّة لجعل المناطق في حالة دينامية قائمة على الترابط الدقيق بين الانفتاح الاستشرافي للمستقبل والتحليل الاستراتيجي ومنهجيات "المشروع الحضري" الذي يحمل رهاناً حول مستقبل المدينة ويختار المواقع الهامة التي ستشكل مادة العمل الأولية في التخطيط الحضري على المدى القريب والمتوسط والبعيد. إنَّ دراسة تجارب المدن الأوربية مثل ليون، ليل، برمنغهام، برشلونة، بيلباو وروما تكشف عن تنوعها وتكيُّفها مع الخصوصيات المحلية وقيودها والصعوبات التي واجهتها.

* مدرسة في كلية الهندسة المعمارية ، قسم تخطيط المدن والبيئة ، جامعة تشرين ، اللاذقية – سوريا.

مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الهندسية المجلد (27) العدد (2) 2005
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Engineering Sciences Series Vol. (27) No (2) 2005

# Les Défis Du Futur Dans La Planification Urbaine Des Leçons Tirées Des Expériences Européennes

**Dr. Elham Hassan***

**(Accepté 2/5/2005)**

## □ Résumé □

Dans plusieurs pays européens (France, Grande-Bretagne, Espagne, Italie), la planification urbaine n'a pas atteint son objectif du développement urbain à long terme. L'échec des prévisions adoptées dans les plans d'urbanisme des années 70 et les changements économiques et les défis de la mondialisation et de ses effets régionaux ont abouti, à la fin des années 80, à l'adoption de la réflexion prospective .

Ainsi, cette recherche vise à mettre en lumière l'importance des études de prospective urbaine pour faire face aux défis de l'avenir et pour proposer des méthodes pour mettre les villes en dynamisme fondé sur le rapport entre l'ouverture prospective. L'analyse stratégique et les logiques du projet urbain qui porte un enjeu sur le futur de la ville et choisit des sites importants qui vont former la matière première du travail de la planification urbaine à court et moyen et long terme. L'étude des expériences des villes de Lyon, Lille, Birmingham, Barcelone, Bilbao et Rome montre leurs différences, leur adaptation avec leurs spécificités locales et leurs limites.

***Professeur Au département De l'Urbanisme Et De l'Environnement, Faculté d'Architecture, Université De Tichrine, Lattaquié, Syrie.**

## مقدمة:

في عقدي الثمانينيات والتسعينيات شهدت الدراسات الاستشرافية لمستقبل المدن ومواجهة تحدياته اهتماما متزايدا في العديد من الدول الأوربية منها فرنسا، إسبانيا، ايطاليا، وبريطانيا. في ظل المتغيرات الحضرية والاقتصادية وظروف العولمة تم الابتعاد عن التنبؤات الكمية للمستقبل التي تبنتها وثائق التخطيط الحضري في الستينيات والسبعينيات من أجل ضبط التوسع الحضري. أما الرؤى الاستشرافية الحالية فهي تعتمد طرائق جديدة لقراءة وإدارة المستقبل وتتميز بمرونتها وببعدها التنفيذي من خلال اعتماد مفهوم "المشروع الحضري" الذي يحمل رهاناً حول مستقبل المدينة ويختار المواقع الهامة التي ستشكل مادة العمل الأولية في التخطيط الحضري على المدى القريب والمتوسط والبعيد.

يهدف البحث إلى الكشف عن أهمية وقيود الرؤى الاستشرافية كعنصر تجديد في التخطيط الحضري وكمنهجية فكرية لفهم الديناميات الحضرية التي تتعرض لها المدن، من أجل استشراف وضبط المستقبل وتغيراته، وذلك من خلال دراسة تجارب بعض المدن الأوربية مثل : ليون، ليل، برشلونة، بيلباو، روما، برمنغهام .

### أولا : الرؤى الاستشرافية كعنصر تجديد في التخطيط الحضري:

إن التغيير الجذري الذي حملته الظروف العامة لعقدي الثمانييات والتسعينيات في أوربا (انخفاض معدلات النمو، أولوية القضايا المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والتقليل من الفروقات الاجتماعية) أطلق من جديد السؤال حول دور التخطيط في مواجهة تحديات المستقبل.

### 1-1- قيود المخططات التنظيمية التقليدية في استشراف المستقبل:

ظهرت أهمية التخطيط الاستشرافي في فرنسا عندما فرض قانون التوجيه العقاري لعام 1967 مبدأ الإعداد المشترك (بين الدولة والمحليات) لوثائق التخطيط الجديدة المتمثلة بالخطة التوجيهية للتخطيط والتنظيم (Schéma Directeur d'Aménagement et d'Urbanisme)، التي تحدد أهداف التنظيم على المدى المتوسط والبعيد، ومخطط إشغالات الأراضي (Plan d'Occupation des Sols). وقد سعى القانون للتوفيق بين وظيفتي الاستشرافية والتنظيم وسمح للسلطات الحكومية بإنجاز عمليات التنظيم في مناطق محددة وبالاتفاق مع القطاع الخاص. لقد توقعت هذه الإيديولوجية انتشار المدن وتضاعف نموها بعد ثلاثين عاماً وانخفاض معدلات البطالة وضبط النمو الحضري وتنظيم التنمية. فقد تمت قراءة المستقبل من خلال الخطة التوجيهية (SDAU) وتم تصور التنظيم الوظيفي للمدينة من خلال هرمية (مؤلفة من مجموعات سكنية ووحدات جوار وأحياء) وتمويل المنشآت الخدمية والأعمال التخطيطية الكبرى وفق "شبكة خدمات" معتمدة وطنياً وتحدد المنشآت المطلوبة تبعاً لعدد المساكن الموجودة [1]. استندت الخطط الموضوعة في تلك الفترة إلى تنبؤات بعدد السكان وجملة من التوقعات الكمية (عدد الوظائف والمساكن والمناطق الصناعية والمناطق الخضراء والمنشآت الخدمية) تمت ترجمتها من خلال تقسيم مفصل لاستعمالات الأراضي وتميزت بالمبالغة في تقديراتها[2][3][4]. فالتخطيط السائد نتج عن ذهنية وآلية عمل "معيارية" (قائمة على معايير محدَّدة ومعمَّمة على المستوى الوطني) وبعيدة عن ممارسات القوى الفاعلة التي تخلق الحقائق الحضرية.

في إسبانيا فرض الإطار التشريعي لعام 1956 معايير قاسية على المدن التي يتجاوز عدد سكانها 50.000 نسمة وألزمها بوضع مخطط عام (Plan Général) ينبثق عنه مخططات "جزئية" و"مكانية". مع حلول الديمقراطية لم

يتم الطعن بالأدوات القضائية والفنية، ولكن دار نقاش نقدي لسنوات السبعينيات وللمشروعات التخطيطية ذات الطبيعة العلمية النظرية وبشكل خاص في برشلونة [5].

في إيطاليا، ومع مرور الزمن، ظهرت أخطاء المخططات الموضوعة عام 1962 وفشل الإصلاح التخطيطي الوطني الذي كان بمقدوره أن يغير مستقبل المدن الإيطالية. إن المخطط التنظيمي لمدينة روما (Plan Régulateur) تميز بجموده [6] وتعقيده وتجاهله لإطار المدينة المتروبول[1]، وتعرضت خياراته للانتقاد وأهم أخطائه تعلقت بالتوقعات الديمغرافية المبالغ فيها لدرجة أنه لم يتم تحديَّد أية أولوية للتنمية الحضرية، بينما تزايدت الاحتياجات العقارية وضوابط البناء المقيدة بشكل غير معقول وتفاقمت ظاهرة السكن غير النظامي ولم يفرض قانونا1985 و1994 سوى غرامات متواضعة للوقوف في وجهها [7].

في بريطانيا تم في نهاية الستينيات إعداد منظومة التخطيط ضمن منظور ضبط التنمية الحضرية المرتبطة بالنمو الاقتصادي. لكن هذه المنظومة القائمة على المخطط الهيكلي (Structure Plan) والمخططات المحلية (Local Plans)، لاقت انتقادات عديدة تعلقت بعدم ملاءمتها مع الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الثمانينيات، وبجمودها وبالوقت الطويل لإعدادها، مما أثر على دورها في ضبط وإدارة استخدام الأراضي وفي تنسيق العلاقات بين مختلف الجهات الفاعلة في التنظيم. إن تعرض الأقاليم المتروبولية البريطانية وبشكل خاص في الويست ميدلاند (West Midlands) في نهاية السبعينيات لانهيار قطاعات الصناعة التقليدية وازدياد مشكلة البطالة وظاهرة الفقر في أحياء السكن الشعبي، وتدهور النسيج الحضري، أدى في الثمانينيات إلى تكريس الاهتمام بالقضايا المتعلقة بإعادة عمليات الإحياء الاقتصادية ومحاربة الفقر[8].

إن السعي لضبط التنمية الحضرية من خلال تعبئة المعارف العلمية واعتماد تقنيات فنية في تنظيم المكان يشكل المحور المشترك الذي تدور حوله نظريات تخطيط المدن رغم اختلافها، لكن تبدو السيطرة على تنمية المدن وتحولاتها وكأنها مشروع صعب البلوغ بسبب : التعقيد المتزايد للمدن الكبرى وتنوع الوظائف الاجتماعية والاقتصادية المطلوبة، والحاجة لمرونة المكان من أجل استيعاب الأنشطة الخاضعة للتغيير المستمر. كل ذلك أدى إلى توجيه انتقادات عديدة للحلول التخطيطية السابقة ولتخطيط المدن وطرائقه بحكم كونه مشروعا لضبط التنمية والتغيرات الحضرية [9].

**1-2- اختلاف التنبؤات المستقبلية عن الرؤى الاستشرافية للمستقبل**

امتلكت السلطات العامة في الستينيات والسبعينيات أدوات هامة لبناء المدينة أو لتغييرها تمثلت بالسكن الاجتماعي والمنشآت الخدمية والبنى التحتية للنقل ومنظومة التمويل الآلي، لكن هذه المدينة اختلفت بالنهاية عما طمح إليه المسؤولون وعما ارتأته وثائق التخطيط [10]. لقد تم تمثيل المستقبل على شكل صورة على المدى البعيد ناتجة عن مسار التغيرات الوحيد والأكثر توقعاً، مما أدى إلى حجب التفكير بالفرضيات البديلة، كما أنَّه لم يكن واضحاً إذا كان ذلك ناتجاً عن معطيات متوقعة خارجية أم أنَّه مجرد هدف حدده المخططون. في الثمانينيات ومطلع التسعينيات، ظهرت الحاجة لمراقبة التغيرات التي تصيب المدينة ولابتكار أدوات جديدة لدراسة المستقبل وللتخطيط بشكل عام ولتقريب وجهات النظر بين الباحثين والممارسين في مجال التخطيط [11] وذلك بسبب الحاجة لمعرفة ما يتبدل في المدينة والإيقاعات التي تحمل المستقبل قبل الشروع بأي تفكير استقبالي لأن التغيرات الإحصائية قد تخفي تحولات عميقة ليست هي المؤشر الأمثل عنها.

[1]. يستخدم مفهوم المتروبول للتعبير عن الحواضر الرئيسية التي يتجاوز تعداد السكان فيها مئات الآلاف وهي متعددة الوظائف وتقيم علاقات اقتصادية مع العديد من الحواضر الأجنبية الأخرى.

إن وصف حقائق المدينة والتغيرات الجارية فيها يكشف عن ضعف تنبؤات المخططات القديمة ويؤكد ضرورة الرؤية الاستشرافية للمستقبل [2] التي تمثل حلقة في سلسلة مفاهيم مترابطة ابتداء من الأكثر تجريدية إلى الأكثر واقعية وهي : التكهن، التنبؤ، الاستشرافية، المشروع، المخطط، البرنامج. فالاستشرافية على عكس التنبؤ تجسد التفكير بالخيارات التي تترقب المستقبل وتنتج من إرادة الفاعلين من أجل تحديده ووضع الوسائل التي تسمح بالوصول إليها. إنها تتميز بالدينامية والمرونة، تم تحديد ثلاثة أشكال في التفكير الاستشرافي [12] :

1. الاستشرافية "الإدراكية" (فهم المستقبل) وهي البحث العلمي عن طرائق التمثيل الاجتماعي للمستقبل .
2. الاستشرافية "التشاركية" (مشاركة الفاعلين) وتتمثل كمادة للحوار المشترك حول المستقبل .
3. الاستشرافية "الاستراتيجية" وتهتم بآلية الانتقال من الفكرة إلى القرار والفعل.
4. الاستشرافية العامة وتنسق بين الأشكال الثلاثة السابقة وقد تؤدي إلى المشروع المنشود.

تعتمد هذه الدراسات الاستشرافية على التشخيص كأداة لمعالجة الدينامية وذلك من خلال[2] :

1. تعميق التشخيص واستخلاص النتائج حول الموضوعات القوية(لدعمها وتطويرها)، والنقاط الضعيفة (لمعالجتها وتغييرها أو ضبطها)، والتحولات والرهانات الداخلية والخارجية والوقائع التي تصنع المستقبل والأحداث الممكن حدوثها على المدى القصير والبعيد والخلافات الممكنة والمنافسات .
2. حصر وتحليل مشروعات الجهات العامة والخاصة كافة من دون أحكام مسبقة عليها، وتقييم أثرها وإمكانية إنجازها والاهتمام بالمشروعات التي تطرح إشكالا منذ زمن طويل .
3. تحليل لعبة السلطة المحلية ودراسة تأثير القوى الفاعلة المدنية والسياسية .

بالتالي لا يمكن إهمال المدى البعيد من دون أن يُخلَّ التخطيط بمهمته، وقد كشفت التجارب التخطيطية السابقة عن الحاجة إلى تنبؤات مستقبلية تركِّز على ما هو أساسي من خلال ترك الباب مفتوحا لقضايا التنمية .

**1-3- الدراسات الاستشرافية في الإجراءات التخطيطية الجديدة**

في فرنسا، عبَّرت المحليات عن حاجتها للتراجع عن نماذج التنبؤ الخطية واستبدالها بمناهج تناقش احتمالات المستقبل، وغذى ذلك الاهتمام بالتجربة الاستشرافية على المستوى الوطني [13]. إنَّ التجديد الحاصل في مجال التخطيط الحضري في مطلع التسعينيات يؤكد على أهمية إعداد "مشروع الحاضرة" الذي يسبق إجراءات الخطة التوجيهية ويتجاوز المشروعات والمدى القصير ويفضل مستوى "الحاضرة" من أجل الوصول إلى رؤية شاملة للتحولات الحضرية [14]. فاللجوء إلى الدراسات الاستشرافية عند إعداد الخطط التوجيهية يحقق غاية مزدوجة :

1. الانتقال من الاستشرافية الكمية (التي تعتمد على حسابات رقمية) إلى الاستشرافية لاستراتيجيات الفاعلين نظراً لإخفاق الاستشرافية الكمية في فهم الموضوعات المعقدة المتعلقة بدور العوامل الاجتماعية، الاقتصادية، والسياسية. لم يعد هدف الاستشرافية كتابة المستقبل بلغة الأرقام وإنما تحليل وتبرير أشكال ومنطق ظهوره .
2. الانتقال من استشرافية "معيارية" إلى استشرافية "من دون أحكام مسبقة"، لأنه يتوجب على الجهتين صاحبة المشروع والمنفذة الحصول على أقوال الفاعلين- الخبراء تجاه تحولات العوامل المدروسة ومن دون آراء مسبقة أو مضمون معياري مبدئي [15] .

و في هذا المجال، تعتبر تجربة ليون في إعداد الخطة التوجيهية الجديدة (ليون 2010) الرائدة في فرنسا[2]. لقد اهتمت بتقلبات المستقبل وتوخَّت الحذر تجاه الإسقاطات الكمِّية التي ميَّزت الخطط السابقة، كما أعطت أهمية كبيرة للمقاربات النوعية للتغيرات الحاصلة (محلياً وخارجياً) دون أن تتخلى عن التأطير الرقمي، وميَّزت بين الإيقاعات الثقيلة

وهوامش التصرف الممكنة وحدَّدت العقبات الكبرى بالنسبة للحاضرة ووسائل الرد عليها [16]. لكن عدم التوافق بين أداة التخطيط والهيكليات الحضرية الحالية غير القادرة على استيعاب الرهانات الاقتصادية والاجتماعية [17] والخوف من أن تصبح الخطة التوجيهية مجرد مخططات إشغال بمقياس كبير، أدى في عام 2000 لإصدار قانون "التضامن والتجديد الحضري" (SRU) الذي استعاض عن هذه الخطة "بخطة الترابط الإقليمي" ( Schémas de Cohérence Territoriale)، وهي وثيقة ذات طبيعة استشرافية تسعى لربط قضايا التخطيط والسكن والتنقل من أجل دفع التنمية وإعادة تجديد المدن لتكون أكثر تضامناً واحتراماً للبيئة .

في بريطانيا عبَّرت إصلاحات الحكومة البريطانية المحافظة منذ بداية الثمانينيات عن رجوعها إلى المبادئ الليبرالية في مجال التخطيط وطعنت بالإرث القوي في تخطيط المدن وروجت مبدأ "السوق يوجِّه التخطيط الحضري" [9]. لقد شجعت إشكالية التخطيط الحضري كأداة لمرافقة التنمية الحضرية العفوية بحيث لا تتدخل الحكومة إلا حيث لا يستطيع القطاع الخاص أن يحلَّ مشاكل التنظيم أو البنى التحتية[10]. كما تم إصلاح التخطيط المكاني بشكل عميق في الدوائر المتروبولية ولندن بواسطة القانون الخاص بالحكومة المحلية الصادر عام 1985. لقد استبدل المنظومة التقليدية المؤلفة من المخطط الهيكلي (Structure Plan) والمخططات المحلية (Local Plans) بالمخطط الموحد للتنمية (Unitary Development Plan) الذي أصبح الوثيقة الوحيدة والإلزامية المتعلقة باستعمالات الأراضي وإعطاء رخص البناء وحماية المناطق الخضراء، وهو يُعدُّ ويُعتمد ويُنفذ على مستوى كل منطقة حضرية (district) ويشكل الإطار الشامل لسياسات التنمية المحلية ذات البعد المكاني [8]. شملت المرحلة الأولى لهذا الإصلاح (1985–1986) الدوائر المتروبولية ولندن الكبرى وتمثلت المرحلة الثانية بتعميم التجربة في عام 1990 على الدوائر غير المتروبولية[19]. لقد تم إعداد الـ(UDP) بطريقة شديدة المركزية وتقيدت بالتوجهات الاستراتيجية المحددة من قبل وزارة البيئة وقد غلب على هذه السياسات مصطلح "المشروع" المحدد والقطاعي واستخدام أساليب إدارية تعطي وزناً مسيطراً للمصالح الخاصة [8]. لكن وبعد عشر سنوات من التطبيق أعيد إعطاء الأولوية للتنسيق السياسي الشامل على المستوى المحلي من أجل معالجة أوجه الخلل الحضري [19].

في إسبانيا، شهد التخطيط الحضري، خلال الفترة "1980–2000"، انتقالا من المخططات الكبيرة إلى المشروعات الكبيرة حيث إنَّ المدن الإسبانية تمتلك أدوات تخطيط ورثتها من الماضي وأدوات جديدة لاستشراف المستقبل والإدارة وضعتها في خدمة مشروعاتها : مخططات استراتيجية، مخططات إقليمية متعددة البلديات، أجهزة إدارة وضعت لاحقاً للمراكز التاريخية أو من أجل المشروعات الكبيرة المعقدة. ومن هنا أطلقت بعض المدن الإسبانية الكبيرة مثل برشلونة وبيلباو مشروعات طموحة لتفعيل اقتصادها وجذب الاستثمارات الخارجية إليها[5] .

في إيطاليا، أدخلت الإجراءات التشريعية، التي تمت في مطلع التسعينيات، إجراءات "المشروع الحضري" في أسس إعداد المخطط وسمحت بمواءمة التوقعات المستقبلية مع المتطلبات العملية دون الرجوع إلى إجراءات تعديل المخطط العام. ولِدَت وثيقة تخطيطية تجيب بشكل أفضل على متطلبات التغيير التي يخضع لها المجتمع. في مدينة روما أعيد توجيه سياسة تخطيط المدن على التوازي مع إعداد المخطط التنظيمي الجديد (PR) الذي يشكل المخطط الهيكلي للمدينة على المدى الطويل ويستند لمحاور استراتيجية توجه الفعل وفق أولويات في مقدمتها "صنع المدينة في المدينة القائمة"، أي إعادة الارتقاء بالأحياء المبنية أكثر من الاهتمام بمتابعة تنظيم أراضي جديدة كما تقتضي هذه الاستراتيجية خلق مركزيات في الضواحي واستبدال العلاقة التقليدية مركز– ضاحية بموديل شبكي متعدد الأقطاب.

فالمخطط يتجاوز الذهنية العقلانية التسلطية وينطلق من قناعة أن تخطيط المدن لا يقتصر على المخطط الذي يرسم قالباً وحيداً للمستقبل وإنما هو ممارسة "لسيرورة" ديناميكية ضمن منظور استراتيجي [20] .

يتبين من نتائج وتأثيرات التجارب السابقة الذكر بأن الجدلية القائمة بين الموجود والمطلوب هي في صميم كل عملية تخطيط والخطة التوجيهية من دون استشرافية هي مخطط من دون مضمون [21]. فالاستشرافية تغني الأداة التوجيهية للفعل الحكومي لأنها لا تكتفي بتشكيل طرائق التمثيل للأوضاع المستقبلية، بل تمهِّد السبل اللازمة لبلوغ الأهداف المرسومة من خلال تحديد الأشكال العملية للأفعال التي يفترض تبنيها. إن هذه الطبيعة المزدوجة للاستشرافية الكامنة في "الإداركية" و"الأدواتية" تعتبر كقيمة يستفاد منها في تحسين إمكانيات التنظيم المتعلقة بالفعل الحكومي ولبلوغ ذلك لا بد من التخفيف من المبالغة في طموحات هذه المنهجية وملائمتها مع تأثير الاحتمالات التي يخضع لها الفعل الحكومي اليوم [22] .

**ثانيا : الديناميات الحضرية وسيناريوهات المستقبل:**

تحت تأثير الأزمة والتغيرات الاقتصادية وانطلاقة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولَّدت القناعة بحاجة التخطيط لرؤى استشرافية وسيناريوهات شاملة تستوعب التغيير الحاصل في طريقة تمثيل الحيز المكاني الذي أصبح "تجريديا" مكونا من "عقد" و" فراغات"، وفي عوامل توضع الفعاليات الاقتصادية التي يقدمها الوسط العمراني [21]، وهناك دراسات عديدة تناولت موضوع مستقبل المدن والأدوار التي يمكن أن تعطى لها .

**2-1- تصورات مدينة الغد**

عرضت الأبحاث الاستشرافية حول الديناميات الحضرية في إطار العولمة عدة تصورات لمدينة الغد، دون أن يعني ذلك وجود اتفاق بين العاملين في البحث العلمي حول طريقة تخيل هذه المدينة [23]. إذا كانت تغيرات الاقتصاد وعولمته قد أفرزت المتروبول (métropole) أو "الميتابول" (métapole)، فإنَّ الميتابول هو مصطلح وصفي بينما يبدو مفهوم المتروبول أكثر ديناميكية وذو مضمون اقتصادي وسياسي. أما المدينة الشاملة (ville globale) فتعني المواقع الاستثنائية المزودة بخدمات تخصصية ضرورية للشركات الكبرى. بالنسبة "للميغابول" (mégapole) فهو مصطلح يرتبط بشكل أساسي بالبعد الديمغرافي الذي يفوق المليون للمدن دون أن يكون له بالضرورة علاقة بالاقتصاد. بعض السيناريوهات تعكس صورة المدن التي تضم مناطق محصورة للأغنياء بخدماتها المميزة ومناطق للفقراء دون مأوى، وتشير إلى ابتعاد الوظائف الأكثر رقيا ومراكز القرار الاقتصادي عن "الميغابولات" التي تعتبر كمناطق حضرية تنمو بمعزل عن أي طلب اقتصادي. بالمقابل، تُعتبر المدن الشاملة كمركز للطلب والقرار في الاقتصاد العالمي وهي تعمل بشبكة أفقية تربط المدن الكبيرة على حساب علاقات الجوار. لكن، هل يقود ذلك للتحوُّل باتجاه المدن المشتَّتة (villes éclatées) ؟ إن الإجابة على ذلك تعود للتعريف الذي يعطى لهذا المصطلح. هناك من يعتبرها المدينة الخاضعة لتحوُّل متنوِّع لنماذج العيش حيث يستخدم السكان الأمكنة البعيدة كما يستخدمون المدينة من أجل عملهم وأوقات فراغهم، وهناك من يقول بأنَّها المدينة التي تضم التجمعات المنغلقة على نفسها (الغيتو) في قلب المتروبول، وبعض الآخر يتخيَّلها على أنَّها انتشارا للمناطق المحيطة بمناطق الضواحي وفي هذه الحالة لا تُدرك المدينة كمركز منطقة أو إقليم وإنَّما كمكان آهل بالسكان ضمن نظام حضري شبكي. يعارض هذا المفهوم أولئك الذين يعتقدون أن المدن لا تزال تشكل أقطاباً ومراكزاً بالنسبة لأراضي حضرية كانت منذ عهد قريب ريفية، ويعتقدون بتحول العلاقات بين الفراغات الحضرية والانتقال من نموذج تنظيم حضري هيكلي إلى نموذج منظومي يعتمد بشكل

أقل على علاقات التبعية بين المدن. بالمقابل نوَّهت بعض الأبحاث إلى خطورة هذا التحوُّل وأشارت إلى المشروعات الحضرية كمبادرات لمواجهة الإفراط وغياب التوازن في المدينة المشتَّتة. كما ظهر مصطلح "المدينة المستدامة"( ville durable) الذي يعبر عن مشروع إرادي يعارض التغيرات العفوية المتوقعة ويهتم بالمركزية وبالمزج الوظيفي والاجتماعي ويسعى لإقامة علاقات بين الماضي والحاضر والمستقبل.

إنَّ هذه الصور تقود إلى جوهر المدينة الأوربية كمكان للقاء والعبور ضمن حيِّز عام وتشير إلى تغير علاقة الإنسان بالمكان وطرائق تمثيله لهذه العلاقة وزيادة الشعور بالانتماء لكيان اجتماعي إقليمي يعمل بمبدأ الشبكة .

**2-2- سيناريوهات قائمة على بعض المتغيرات المؤثرة في مدينة المستقبل:**

ركَّزت بعض الدراسات على ارتباط مستقبل المدينة بجذورها المتأصلة في تاريخها وبالعوامل التي تؤدي إلى رسم خصائصها الاقتصادية والمكانية الحالية، وكشفت عن سيناريوهات قائمة على بعض المتغيرات [24] :

1. سيناريو يعبِّر عن مجموعات مكانية تندمج فيها القوى الفاعلة الاقتصادية كافة وتتجاوز ذهنية تجزئة المهام وتثير السؤال عن عوامل تركُّز الفعَّاليات الاقتصادية وتعبئة الفاعلين ودرجة التزامهم وأثر هذه المشروعات على المدينة أو إقليمها.
2. سيناريو يعرِّف الإقليم الذي يمثل الاقتصاد الحضري بأنه حيز منتج ولا تتحقَّق هويته إلا بمقدار انفتاحه على محيطه الخارجي، وهو يشبِّه المدن "بالشركات" التي تندمج في شبكات من خلال تأديتها لمهام عالمية .
3. سيناريو يسلط الضوء على تسارع التغيرات الاقتصادية والحضرية وتزايد تأثير كل ما هو "تجريدي" وتسهم عمليات إنشاء وإغناء الأقطاب القوية وتطوير ذهنية الأقطاب التكنولوجية في تجسيد هذا السيناريو.
4. سيناريو يركَّز على الدور الذي يلعبه الحيز المكاني في استيعاب آثار الاقتصاد كمحرك أول للتنمية .

إنَّ هذه السيناريوهات أثَّرت على السياسات الحضرية التي أصبحت تُحدَّد تدريجياً انطلاقاً من علاقتها مع الفعاليات الاقتصادية ووفق معان تعود لمنطق المنافسة.

**2-3- دور الفاعلين في مرافقة وتعديل أشكال المستقبل:**

تسمح المقاربة الاستشرافية بتحديد الرهانات وإعداد سيناريوهات التغيير وتحديد آليات التنمية، لكن لا يمكن أن يقتصر التخطيط الحضري على هذه المقاربة التقنية، بل يجب أن يتم إدراك الرسم الاستشرافي من قبل الفاعلين المحليين وأن يشكل الأداة لإجراء التغييرات والإغناءات. فالمقاربة الاستشرافية تُدخل شكلا من الحتمية من النوع الميكانيكي خاصة وأنَّ مواجهة العقبات تحتاج لوسائل لا تستطيع السلطات المحلية تحقيقها، أما لعبة الفاعلين فتعطي احتمالية محلية مؤقتة مرتبطة بقدراتهم على الارتقاء بالموارد المحلية وإعادة تنظيم أنفسهم بطريقة تسمح بحل المشاكل المطروحة. إنَّ هذا الاستيعاب المنظومي للعبة الفاعلين يعقِّد سيناريوهات المستقبل كأداة مساعدة في اتخاذ القرار، لأن إستراتيجياتهم غير محددة بشكل مطلق وهي تتحول على ضوء العقبات والفرص المتاحة التي لا تكون بالضرورة محلية. بناء عليه، ولخلق البيئة المشجعة لإطلاق مبادرات تنموية لا بد من تعبئة الفاعلين حول مشروع المدينة باختلاف مصالحهم وأفعالهم. وفي وجه هذا التعقيد، يتم اعتماد التحليل الاستراتيجي من أجل الاستفادة من مشروعاتهم وتحديد التوجهات والأولويات [36].

**ثالثا : المشروعات الحضرية كأداة لضبط التغيير وإدارة المستقبل:**

أدى البحث عن الرؤية الاستشرافية في التخطيط الحضري إلى ظهور تجارب عديدة على المستويين الإقليمي والحضري كشفت عن الحاجة للمشروع الوفاقي الواضح على المدى البعيد ويسهم في صياغة الأهداف والاستراتيجية ويسمح للفاعلين باتخاذ القرارات أو ترجمتها كافة [10] .

**3-1- مشروع حاضرة ذو بعد متروبولي**

شهدت فرنسا عام 1988 ولادة مصطلح مشروع الحاضرة عند إعادة النظر بالخطة التوجيهية لليون (الشكل1) وإعداد "ليون 2010: مشروع الحاضرة لمتروبول أوربي"، الذي حمل عنوانه المفردات الجديدة لتلك الفترة [2] ورؤية استراتيجية على مستوى الحاضرة ورسم هدفاً لمستقبلها يعكس المنطقيات المكانية للتنظيم الاقتصادي [17] .

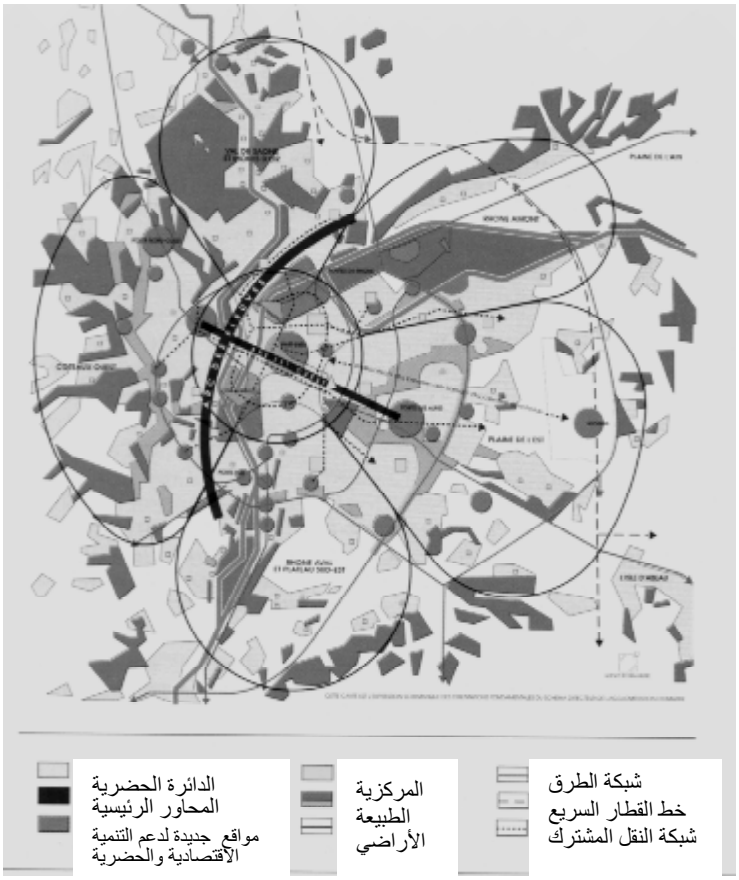


الشكل (1)

التوجهات التنظيمية

الأساسية للخطة التوجيهية

ليون 2010 [14]

خلال إعداد هذا المشروع تم طرح السؤال حول آلية استشراف التغيرات المستقبلية للإقليم الحضري لليون (يتجاوز حدود الـSD) على المدى المتوسط والبعيد، وبهذا الصدد اقترح مكتب الدراسات الاستشرافية (TETRA) الانطلاق من مبدأين يدوران حول الازدواجية "عوامل- فاعلين"[16] :

1. القيام بعمل استشرافي للمستقبل من أجل تحديد أشكاله المختلفة التي يمكن أن يولدها سلوك الفاعلين المعنيين بتحول الإقليم الحضري .

2. العمل بصيغة السيناريو لأن استراتيجية أصحاب القرار تأخذ بعين الاعتبار التحولات الممكنة، فالسيناريوهات هي تجربة لربط المتغيرات الأساسية لعوامل مختلفة، وليست نتيجة دراسات ونماذج حسابية .

كشفت الدراسات الاستشرافية عن دور البيئة ونوعية الحياة الحضرية في جذب الوظائف الرفيعة والطبقات الاجتماعية والكوادر المهنية عالية المستوى. بناء عليه تم تحديد التوجهات الكبرى للخطة الجديدة وترجمتها التنظيمية

بإدخال مبدأ "الاستعمالات المختلطة" في الأراضي الحضرية وتحديد المواقع الاستراتيجية لتحريك التنمية من خلال فهم ميكانيكيات الاقتصاد. لقد حقق هذا المشروع انتقالا واضحا من التخطيط المفروض إلى التخطيط التشاوري الذي لا يتجاوز الأبعاد الثقافية والاقتصادية والتكنولوجية والأوربية والعالمية، ويهتم بمكانة المدينة على عدة مستويات جغرافية : المدينة، الحاضرة، الإقليم الحضري، إقليم رون آلب، أوربا، الخ [2].

وفي مدينة ليل شكلت إعادة النظر بالخطة القديمة (1973) وإعداد الخطة الجديدة فرصة لإطلاق مشروع الحاضرة وأشكال عديدة للشراكة حول بعض الجوانب التي تم تشخيصها وتكشف عن أهمية المستوى العالمي وتأمين الوصول والتنقل والنوعية الحضرية والتنمية الاقتصادية [25]. لقد طورت الخطة الجديدة مفهوم المدينة المتجددة من أجل تحريكها اقتصاديا وتنظيم نموها المستقبلي ومعالجة التدهور الذي تعاني منه بعض قطاعاتها[26] وكرَّس إنجازها التكامل وتبادلية التفاعل بين الاستراتيجية والتخطيط المكاني من خلال عدة سيناريوهات تم تفصيلها في /9/ قطاعات متجانسة في قلب المتروبول [3]. كما ترجم مشروع أوراليل (Euralille) (الشكل2) الرهان المزدوج للحاضرة المتمثل في إعادة تفعيل أراضيها بشكل مترابط مع سياستها المتروبولية، فهو خيار تخطيطي ومعماري من أجل خلق قطب ومحرك للقطاع الخدمي الثالث ويجسد بعناصره العلاقة بين التخطيط والعمارة والجانب الاقتصادي ويشجع انتقال الديناميات الاقتصادية إلى قلب المدينة [27] .

**الشكل (2) مشروع أوراليل 2000 (Euralille) [25]**

في إيطاليا، وتحديدا بالنسبة لمدينة روما فقد تم ربط الماضي بالحاضر بالمستقبل في سياسة حضرية طموحة وبراغماتية تحترم هوية المدينة وتسقطها في معاصرة جديدة [28]، فالمدينة– المتروبول تواجه تحديا متعلقا بتوقف نموها الحضري والمتروبولي بالإضافة إلى كونها محاطة بأراضي فارغة (80000 هـ) واقعة داخل حدودها الإدارية وتحيط بأحياء الضاحية من الجهات كافة. لمواجهة هذا الظرف، أنجز في عام 1995 المخطط العام (Poster plan) المعلن على المستوى المتروبولي [29] وتمت المحافظة على هذه الفكرة في المخطط التنظيمي الجديد (PR) (الشكل 3) لعام 1997 الذي انطلق من المناطق الفارغة في تخطيط المدينة وأكد على قدرة المتروبول في إيقاف تدهور الحيز الحضري القديم والمراكز التاريخية والطبيعة [29] .

الشكل (3) المخطط التنظيمي لمدينة لروما

في بريطانيا تم في نهاية الثمانينيات ومطلع التسعينيات إعادة اكتشاف أهمية التنسيق المترجم مكانيا للسياسات المحلية والمركزية [19]، وتشكل الدائرة المتروبولية للويست ميدلاند(West Midlands) ومنطقة برمنغهام (Birmingham) (الشكل 4) المثال التطبيقي لهذه التجربة الجديدة. يتضمن هذا المتروبول ست مناطق تمارس الصلاحيات المنقولة إليها من المركز خاصة ما يتعلق بالتخطيط وإشغال الأراضي. قادت الحكومة، وبشكل شديد اللامركزية، إعداد التوجهات الاستراتيجية التي تسعى لتنسيق سياسات التخطيط المكاني لكافة المناطق داخل الدائرة المتروبولية وتتبنى بشكل أساسي اقتراحات المناطق ويتم تضمينها في مخططاتها التنموية (DPU) [8].

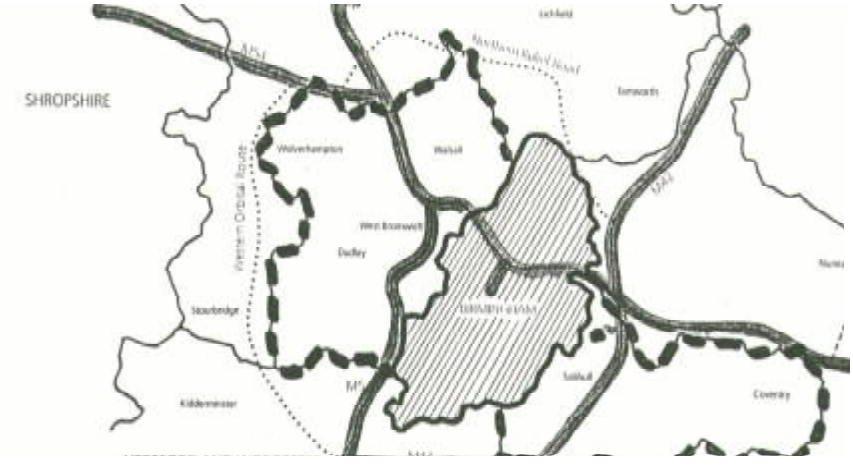


الشكل (4)
الدائرة المتروبولية للويست ميدلاند
West Midlands
و منطقة برمنغهام
Birmingham [19]

صدرت هذه التوجهات بقرار رسمي من وزير البيئة ونشرت في أيلول عام 1988 وأعطت الأولوية لسياسة إعادة الأحياء الحضري. بناء عليه، أعطت منطقة برمنغهام (الأكثر أهمية في الدائرة المتروبولية والمدينة الثانية في بريطانيا بعد لندن التي عرفت هبوطاً اقتصادياً حاداً في السبعينيات) الأولوية المطلقة لسياسات التفعيل الاقتصادي وإعادة إحياء الدوائر الحضرية المتأزمة. تضمنت النسخة الأولية لمخططها (PDU) ثلاثة عناصر مترابطة فيما بينها : استراتيجية شاملة تعرِّف مجالات تدخل المنطقة (الاقتصاد، السكن، النقل، التجارة، والبيئة)، والاقتراحات التنظيمية في /13/ موقع في المنطقة، ومبادئ ضبط التنمية [19]. أهم عناصر التجديد التي حملها المخطط تعلقت باختصار مدة إعداد واعتماد هذا المخطط وإعداده بطريقة أكثر ديموقراطية ووفق رؤية استراتيجية تركِّز الفعل على السياسات القوية على المدى المتوسط والبعيد وتترك مرونة كبيرة لملاءمتها وفق تحولات الوضع العام للمدينة. وبهذه الطريقة تم اعتبار تخطيط استعمالات الأراضي كأداة سياسية رئيسة تسمح بالتنسيق مكانيا لمختلف السياسات الحضرية [19] .

**3-2- مشروعات للارتقاء بالنسيج الحضري (التجديد الحضري)**

حاولت الإدارة البلدية في مدينة روما، ومن خلال إعداد المخطط التنظيمي الجديد، إصلاح أخطاء المخطط القديم وتزامن ذلك مع ارتسام القوانين التخطيطية الوطنية الجديدة التي حوَّلت المخطط من قالب جامد إلى "سيرورة" ديناميكية. في مطلع التسعينيات، تم إدخال إجراءات المشروع الحضري في أسس إعداد المخطط كطريقة تسمح بالملائمة بين التوقُّعات المستقبلية والمتطلبات العملية دون الرجوع إلى إجراءات تغيير المخطط العام. حمل مخطط روما ابتكارات هامة على مستوى تنظيم أراضي المدينة [20]. لقد سقط الموديل الثلاثي الذي ارتكزت عليه بنية مخطط روما لعام 1962 والحالي القائمة على /3 / عناصر تلامس الوظائف الحضرية الكبرى للعاصمة (المركز التاريخي، شرق المدينة، حي المعرض العام لروما في جنوب غرب المدينة)، وتم استبداله بمنظومة مركزيات موزعة على ثلاثة مستويات : مستوى متعدد البلديات، مستوى حضري ومستوى محلي. كما تم الاهتمام بإعادة تأهيل الضواحي واعتبار ريف روما كمنظومة واحدة تتطلب التنظيم بكل عناية. بالإضافة إلى ذلك، حمل المخطط ابتكاراً بالنسبة للمنظومة الوطنية للتخطيط الحضري [20] ويتلخص بما يلي :

1. ترك المفهوم القديم "للمركز التاريخي" المرتبط بالجزء الأقدم داخل جدار المدينة القديمة وإعطاء الأهمية لمفهوم المدينة التاريخية الذي يتطلب قدرة على قراءة مناطق حضرية أكثر انتشاراً في الضواحي، وتحديد الأنسجة والمواد الحضرية في المناطق القديمة والحديثة التي تحتاج لعمليات ارتقاء .

2. ترك المقاربات أحادية الرؤية للمدينة التي تتم من خلال تقطيعها إلى أجزاء متجانسة والسماح بفهم تنظيم المدينة من خلال الأنسجة التي تتجاوب مع المتطلبات الحالية في وجه ظواهر الإهمال والتدهور .

ضمن هذه الذهنية البراغماتية تم تجريب خمس أنواع للمشروعات الحضرية تعلقت بمناطق التحضّر الجديد وبالمدينة الموجودة وإعادة تكوين الأراضي الصناعية الحضرية وترافقت بعدة برامج لإعادة تأهيل ضواحي روما [6]. حملت هذه المقاربة تجديدا في تعريف المرجعيات المعيارية التي تنظم الجزء المبني من المدينة من خلال نظرة شمولية تتجنب التدخلات الجزئية على مستوى الحي [30]، وتفضيل العمل على مستوى الأنسجة مع الاهتمام بارتباطها بمختلف المراحل التاريخية وبالتغييرات الحاصلة [31].

بعد مدينة روما، تعتبر مدينة بيلباو(Bilbao) الإسبانية إحدى المدن الأوربية التي أطلقت ورشات العمل بمشروع إعادة التجديد الحضري (1990) خاصة بعد تعرضها، كباقي المدن الصناعية، لأزمة حادة (1980–1990) كشفت عن مشاكل بنيوية على مستوى المتربول تعلقت ببيئتها وبضرورة تحويل صناعتها المعدنية ومرفأها [32]. لم ينتج المشروع من تخطيط قائم على حساب احتياجات الأراضي وإنما هو حصيلة تخطيط معقد يندمج ضمن استراتيجية مترابطة على مستوى المتروبول والإقليم [33] ومنجز على أربع مراحل[34]:

1. المخطط الاستراتيجي(Plan Strategique) وأعدَّ بمبادرة من الهيئات الإقليمية وحدد في عام 1991 التوجهات الكبرى لتنمية المتروبول على مدى /15/ سنة وأكد على إعادة الإحياء الحضرية لضفاف النهر .

2. مخطط تنظيم الأراضي (Plan Territorial) وضع في الفترة 1993–1994، وهو يرسم التكوين المستقبلي للمدينة من أجل استقبال فعاليات الاقتصاد الجديد، كما يحدد توجُّهات تنظيم الأراضي المترو بولية : تجنب هدر الأراضي التي لم تخضع بعد للزحف العمراني، وتحديد منظومة مترابطة للمدن مع اعتبار بلباو متروبول غير منتهي (مليون نسمة)، والتأكيد على فكرة المحور الحضري الكبير حول نهر الريا (Ria)[35] .

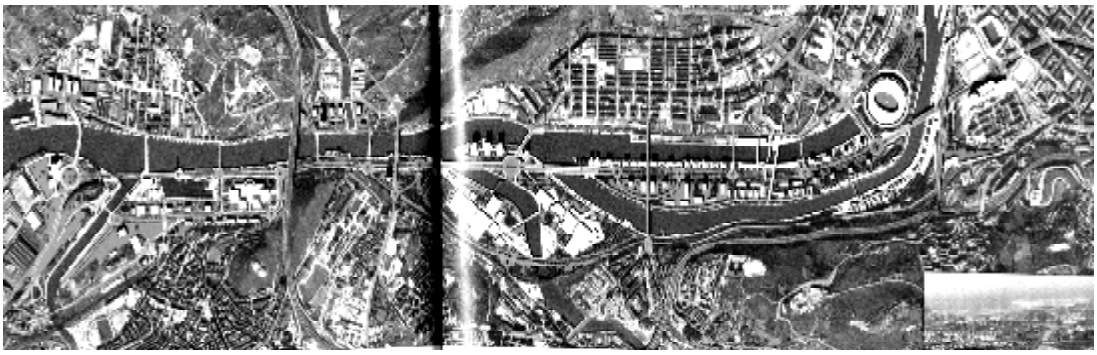

**الشكل (5) خريطة الزونات الهامة والمحور المتروبولي [35]**

3. المخطط العام (Plan Général) لبلباو ويعرِّف المشروع العام للمدينة واستعمالات الأراضي فيها ومزاياها.

4. المخططات الجزئية (Plans Partiels) وتحدِّد ضوابط التخطيط لمختلف قطاعات المدينة وتتطور على مراحل بفعل الخيارات الاستراتيجية .

اعتمدت استراتيجية بيلباو في إعادة تنشيط المدينة على عناصر محدثة كالتسويق الحضري ونشر ثقافة تحرك المؤسسات [32]، تم تحرير أفضل العقارات (الشكل5) وخلق بنى تحتية ومنشآت ثقافية سعيا لتطوير صورة ايجابية للمدينة ولاستقبال اقتصاد جديد [34]. لقد نجحت هذه الاستراتيجية المرتكزة على المشروع الحضري قبل أن تنجز، فالإعلان عن المشروع أثر أكثر من المشروع ذاته [36].

أما مدينة برشلونة التي تعرضت كالعديد من المدن الأوربية لعملية نابذة أدت إلى انتقالها في الثمانينيات نحو الخارج، فقد اختارت أن تطلق مشروعات كبرى دون انتظار إعادة النظر بالمخطط العام [5]. إن إعادة نقل المدينة باتجاه البحر تعني إلى حد ما تحويل هذه العملية وتغيير أولويات الاستثمار العام فيها [37]. لمواجهة هذا الظرف، ركزت المشروعات المقترحة على مبدأ إعادة توازن المدينة وتكوينها وتأهيل جُزئَيها كي يتفاعلا ويتكاملا وظيفياً حاضراً ومستقبلاً ولتحقيق انطلاقتها الاقتصادية والحضرية. ، وضعت عدة مشروعات حضرية للارتقاء بمدينة برشلونة وضواحيها (الشكل 6) [38] وكانت الفكرة القوية التي ربطت هذه المشروعات عبر البرنامج الأولمبي لعام 1992 والذي اعُتبر مرجعا في عملية التحوُّل الحضرية لبرشلونة ورهانا بالنسبة لتنميتها. سعت هذه المشروعات للارتقاء بالحيزات الفارغة المتروكة ضمن النسيج العمراني للمدينة ولإنشاء البنى التحتية الحضرية الضرورية لربط القطاعات المختلفة فيها، ويعتبر مشروع الواجهة البحرية ذا دلالة خاصة لأنه سعى لإقامة علاقة محددة بشكل جيد مع البحر وسمح بالبدء بعملية إعادة استثمار الجزء الشرقي من المدينة ضمن منظور استعادة كامل الواجهة البحرية خلال 10–15 سنة [37]. كما شكل مشروع "ميدان الثقافة الكبير" مبرراً لإعادة بناء أراضي واسعة ومهملة في الضواحي. بالنتيجة، يكمن سر النجاح السريع لبرشلونة في ثلاث نقاط تتعلق بمشروعاتها المتكاملة للبنى التحتية وباستراتيجية مشروعات على المدى القريب والمتوسط وبإنجاز العديد من الساحات العامة والمنشآت الخدمية في الأحياء كافة [5]. لقد أثرت مشروعات التسعينيات على طريقة إنتاج الدينامية التخطيطية وإدارتها في المدن الكبرى وذلك لسببين:

1. انطلقت "السيرورة" الحضرية في برشلونة من "أفعال" و"مشروعات" قابلة للتنفيذ وتحرك المدينة أو قطاع منها، فالمشروع الحضري يستعيد أهميته والتكوين يصبح من جديد ذا أولوية .

2. شكلت هذه المشروعات بمرونة تنفيذها محركاً للتغيير في التخطيط والإدارة الحضرية التقليدية، يشكل اندماج الوظائف المتنوعة والبنى التحتية محاولات ممكنة لتحقيق هذه المشروعات [37] .

**3-3- مشروعات ذات بعد تنفيذي وتقوم على المشاركة**

اعتمدت التنمية الحضرية وإعادة التكوين الحضري بشكل أساسي على السلطات العامة، لكن منذ مطلع السبعينيات زادت مشاركة الفاعلين من القطاع الخاص في تنفيذ السياسات العامة لأنه لم يعد ممكناً اليوم أن تحتكر جهة واحدة التفكير بالمستقبل أو صنعه سواء كانت استشارية تخصصية أو إدارة حكومية.

1. بنى تحتية طرقية
2. قصر المؤتمرات
3. مبنى وميدان الثقافة
4. الحرم الجامعي الشرقي
5. فندق بلاذا في الميدان
6. الميدان (ميدان الثقافة)
7. بارك الحيوانات
8. مرفأ المنطقة الشمالية الشرقية
9. أبنية مكاتب
10. منطقة تجديد حضري
11. ساحة المعدات الكهربائية
12. تنظيم وإحياء مصب النهر
13. رصيف اصطناعي لإعادة خلق بيئة ملائمة لبعض الكائنات البحرية

**الشكل ( 6) مخطط مشروع إعادة تجديد قطاع مهدم على ضفاف نهر البسوس (Besos) في برشلونة [38]**

في فرنسا، شهد التخطيط الحضري بين عامي 1989 و1993 مشاركة الفاعلين الأساسيين للحاضرة، والخطط الجديدة تخضع بشكل أقل للاستثمارات العامة الكبيرة وتبحث بشكل أكبر عن الوسائل والفاعلين في التنمية الحضرية[10]. كما جسد مشروع الحاضرة فرصة العمل المشترك بين القطاعين العام والخاص وإطلاق مشروعات وأشكال عديدة للشراكة. إن الخطط الجديدة تقترح تسلسلا للأولويات وهرمية لإنجاز المشروعات في المكان والزمان وتسعى لتقييم أهمية الاستثمارات العامة التي يمكن تعبئتها لإنجاز هذه المشروعات.

في إسبانيا، تميزت المخططات الاستراتيجية لبرشلونة بمشاركة الفاعلين فيها [5] وسمحت المشروعات التي أطلقتها بالتغيير الجذري في العلاقة بين القطاعين العام والخاص على صعيد الفعل التخطيطي وظهرت أهمية بعض المصطلحات "كالشريك" و"الشراكة". لقد ظهرت أشكال جديدة للتعاون العام– الخاص وللإدارة والتخطيط وتم خلق أجهزة تخصصية عامة أو خاصة لهذا الغرض [37]. في بيلباو تم إحداث مؤسسة "متروبولي 30" (Metropoli 30 ) التي نظمت العلاقة بين القطاعين العام والخاص، وشركة "ببيلباو ريا 2000" ( BiLBao Ria 2000 ) الخاصة (بأموال عامة) التي سمحت بإنجاز الاستثمارات الثقيلة التي حركت بدورها الاستثمارات الخاصة[34].

في إيطاليا، تجاوز المخطط التنظيمي لروما (PR) فكرة المنظومة العامة الوحيدة ليطالب بشراكة القطاع الخاص وكان لذلك أثر حاسم في إتمام وإنجاز البرامج المعتمدة [39]. لقد تم إعداد برامج إعادة التأهيل بقدر كبير من البراغماتية حيث يتم التشاور في كل مراحل البرنامج [30]. كما اعتمدت روما في تبني المشروع الحضري مبدأ تضمينه البعد التنفيذي من خلال تنسيق المبادرات الملموسة والحقيقية من جهة، ودمج كل أشكال المشاركة المحلية وربطها بشكل يسمح بالاتصال والتشاور مع الشركاء العملياتيين والمؤسساتيين [6]. ضمن هذه الذهنية تم ربط مبادرة الفاعلين من القطاع العام في المشروع الكبير لإعادة تكوين الأراضي الصناعية الحضرية، كما اعتمدت برامج إعادة التأهيل على التنسيق بين مبادرات المستثمرين من القطاعين العام والخاص في المدينة.

في بريطانيا، قامت السياسة الحضرية على "مفارقة" تقوم على تشجيع السوق بفضل تدخل الدولة المركزية بشكل خاص، أي يرتبط التدخل الحكومي بمتطلبات الفاعلين من القطاع الخاص [10]. بالمقابل سعت مخططات التنمية الموحدة (PDU) لإعادة إدخال التنسيق والترابط الإقليمي للسياسات المجزأة ولربط المشروعات الحضرية ضمن منظور إداري ولإعطاء حيز هام للتشاور العام. كما تم وضع منظومة لتنفيذ المخطط والقيام سنويا بإجراء التعديلات التي تبدو لاحقا ضرورية [8]. بالإضافة إلى ذلك، تركزت الفكرة الجوهرية في سياسة إعادة الإحياء الحضري على جهود القطاعين العام والخاص بالنسبة لدوائر محددة ومن خلال سياسات تخصصية[19].

بالنتيجة، تكمن أهمية المشروع في قدرته على تعبئة الاستثمارات بشكل سريع حول المواقع الهامة التي تحدد إما لأنها تشكل إشكالاً أو لأنها تحمل دوافع جديدة للتنمية، وبناء عليه أصبح التخطيط براغماتيا ويهتم بالنوعية.

**رابعا : صعوبات في مجال الاستشرافية والمدينة:**

تميزت المشروعات التي تبنتها المدن بالبراغماتية، أي الاعتراف بالمزايا والقيود من أجل تقديم أقصى الممكن بالاستعانة بالوسائل المتوفرة، فإن كل مشروع يضع في التنفيذ ثلاثة عوامل من المستحيل إشباعها معاً: الوقت، المال والنوعية.

في فرنسا تكشفت صعوبات وقيود الشراكة العامة– الخاصة، وأدى الفشل في تمويل العديد من المشروعات الحضرية الكبرى من قبل القطاع الخاص لرد الاعتبار لتدخل السلطات العامة في التخطيط والتنظيم الحضري[9]. تكمن المشكلة في ضعف مشاركة شرائح كبيرة من الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين في عملية إعداد المشروع ووضع أهدافه. في ليون تمت مشاركة الممثلين السياسيين والفنيين والاجتماعيين في المرحلة التحضيرية لمشروع الحاضرة، لكن الأوساط الاقتصادية لم تكن ممثلة إلا من خلال وسطائها (الغرف الاستشارية) التي لا تمثل بالضرورة كل المصالح القائمة وكان ذلك واضحاً في اختيار نموذج للتنمية يركز على العالمية [17]. في ليل واجه مشروع اوراليل (Euralille) الأزمة الاقتصادية وهبوط السوق العقارية منذ عام 1995 ولم تكن إعادة دراسة المشروع وربطه بشكل أفضل مع المدينة إلا نزولاً عند إرادة الفاعلين الاقتصاديين واستجابة لمطالبة السكان من أجل الاهتمام بالفراغات العامة النوعية والمناطق الخضراء والتجهيزات الخدمية [25].

في إسبانيا، دار النقاش النقدي حول التجارب الحالية وأثرها في خلق طرق بديلة. لقد شكل جمود الإدارة والسوق عقبة في وجه الإرادة المعلنة لإنجاز عمليات مدمجة وهامة في برشلونة [5]، كما تم استخدام العمارة بطريقة أدواتية في بيلباو حيث لم يُطلب منها صنع المدينة، كما في برشلونة، وإنما تسويقها. فالتطبيق السطحي لبعض العمليات والسعي باتجاه التسويق يؤدي لبيع بعض المشروعات التي لا تحمل دلالة وكأنها مشروعات رائعة، ويوضح التناقض الكامن في كل مشروع حضري : البحث عن تعزيز الاهتمام بالمدى القصير بينما يتم العمل وفق رؤية مرسومة على المدى البعيد للمدينة [36]. فالاستراتيجيات والمشروعات الكبرى تصطدم بأزمة الهيكليات القديمة، وبالتشويش المؤسساتي الذي يخلقه تعدد المؤسسات الإقليمية [5]، بالإضافة إلى خطورة التضاعف الإداري والسياسي التي يمكن أن تولدها الأجهزة التي أحدثت لإنشاء المشروعات الكبرى [37].

في إيطاليا، لا يزال الشك مرتبطا بالصعوبات المتعلقة بتعقيد وضع مدينة روما وصعوبة إيجاد الرابط الحضري بين مجموعة المشروعات التي تحملها الإرادة البناءة للمدينة وبين سيناريو مستقبل المدينة. كما أثرت التقلبات الطارئة على فرضيات التمويل وأدت إلى تفضيل البرامج المرتبطة بتمويلات عامة حصرا في المرحلة الأولى بحيث تليها التمويلات المشتركة والخاصة، لكن النتائج الأولى لذلك سمحت برؤية اهتمامات جديدة تعلقت بالزيادة السكانية في المركزيات الجديدة التي واجهت البيئة الضعيفة للأراضي الزراعية والنتائج السلبية لزيادة استهلاك المياه والطاقة، وذلك خلق الحاجة لتشريعات حضرية تقدم حلاً لهذه الأخطار بين المدينة وريفها [30]. كما اصطدم إعداد المشروعات بالثقافة الضيقة في الإدارة والتي خفف من وطأتها قبول ذهنية العمل الجماعي [6].

في بريطانيا، تم الكشفت عن صعوبة تطبيق المقاربة الليبرالية بشكل منظومي على المدن الأوربية الكبرى وعن فشل السوق كأداة لضبط الخلل الوظيفي الحضري. لقد هاجم دعاة التنمية في القطاع الخاص هذا المبدأ وطالبوا وحصلوا في عام 1991 على الدعم التشريعي للتخطيط الحضري ولإعداد أسس حضرية أكثر حزماً وتحقق ضمانا أكبر لاستثماراتهم [9]. كما شكلت مخططات التنمية (PDU) طريقة لإعادة إدخال التنسيق والترابط

الإقليمي للسياسات المحلية وأعدت ضمن منظور أكثر مرونة وقناعة بعدم ملائمة الرؤية المجزأة للفعل الحكومي وللحيز الحضري مع المنافسة الأوربية والعالمية [8] .

إن ضعف العلاقة بين الرؤى المستقبلية والفعل يمكن لحظه في مرحلة إعداد المشروع ويتعلق بعلاقتها الضعيفة بالوقائع الاجتماعية والاقتصادية أو الوسط السياسي والمؤسساتي للمدينة، وغالبا ما يكون ذلك أكثر وضوحاً في إيطاليا حيث يتم إعداد المخططات من قبل مستشارين وعلى قاعدة دراسات ذات طبيعة اجتماعية اقتصادية وتخطيطية. كما تأتي المشكلة من تشتت المصالح ضمن وبين الأجهزة والجماعات التي يعتبر التعاون بينها ضرورياً ليكون للرؤى والاستراتيجيات تأثيراً واضحاً، وغالباً ما توجد هذه الحالة في انكلترا حيث يشكل مضمون المخططات موضوع مشاورات حامية بداخل جماعات الضغط وبين الإدارات المركزية والمحلية [39].

**خامسا: النتائج والتوصيات:**

إن دراسة التجارب التي حملتها المدن الأوربية في مواجهة تحديات المستقبل تسمح باستخلاص النتائج الآتية:

1. المقاربة التنبؤية للمستقبل دعمتها مفاهيم للفعل الحكومي متعلقة بالسلطة المركزية التي تمتلك المعلومات والمعرفة الكافية وتتمتع بالصلاحيات الفنية والقدرة على تحقيق التلاحم والوفاق من حولها، لكن فرص نجاحها تحتاج لظروف تنتمي إلى نظم ثابتة أكثر مما تنتمي إلى بيئات متبدلة.
2. تتمتع الرؤى الاستشرافية بخاصية قائمة على الاحتمالات وتعتمد المقاربة البراغماتية التي تقيِّم إمكانيات تعبئة الفاعلين ومواردهم وتهتم باستقراء احتمالات الخطأ أثناء عملية تنفيذ البرامج من أجل ضمان خيارات التصحيح والتكيُّف مع المتغيرات.
3. ظهور قيود المنهج المجزأ القائم على تجميع المشروعات الصغيرة والمنفصلة عن بعضها بعض الذي شكل الممارسة الشائعة في التخطيط الحضري واعتماد منهج الضبط الديناميكي في الرد على القضايا المطروحة ضمن إطار تكاملي يستوعب العمليات الاقتصادية والاجتماعية والمكانية القادرة على تعزيز دور المدينة في مواجهة الرهانات الحالية والمستقبلية، فالمنهجية المقترحة تقتضي الترابط بين الانفتاح الاستقبالي والتحليل الاستراتيجي ومنهجيات المشروع .
4. انتقال معايير تحديد أوجه التنمية من المخططات باتجاه المشروعات أدى إلى تطور ممارسات التشاور حول مشروعات لها علاقة باهتمام السلطات المحلية بضبط وتشجيع التنمية وتطوير القدرة التنافسية لمحلياتها. فالتخطيط ينجز بفضل مشروعات أكثر مما ينجز بفضل مخططات مرتكزة على فرضيات ذات تقنية معيارية.
5. تأثر هذه التجارب بالنظام الإداري والممارسات الفنية الخاصة بكل بلد : بعضها راهن على أهمية التفعيل الاقتصادي، أو أهمية الخدمات والبنى التحتية، وبعضها الآخر واجه التغيير باعتباره مجالاً تخصصياً للسياسات الحكومية وهناك تجارب استفادت من صلاحيات المحليات في تحديد ووتنفيذ سياساتها.
6. تخضع الاستراتيجيات والمشروعات الكبرى لرؤى متروبولية أو لمحاور حضرية كبرى، لكنها تصطدم بالحدود الإدارية غير القادرة على استيعاب الرهانات الهامة الاقتصادية والاجتماعية، وتواجه أيضا أزمة الهيكليات القديمة وتعدد المؤسسات والصلاحيات الإقليمية.
7. ظهور قيود برامج الإنفاق الحكومية والابتعاد عن الاستثمارات الحصرية من قبل القطاع العام في مجالات التنمية والبنى التحتية وتحول الممارسات التخطيطية بحيث أصبحت أكثر تشاورية، لكن ذلك يختلف تبعا لهوية

الفاعلين الأساسيين في عمليات التشاور ويتأثر بمدى مشاركة شرائح كبيرة من الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين في عملية إعداد المشروع ووضع أهدافه.

8. إنَّ أهم الصعوبات التي تواجه إعداد سيناريوهات ومشروعات المستقبل تتعلق بالبراغماتية والواقعية في حل مشاكل الساعة وهشاشة التوازنات السياسية المحلية وثقل التكنوقراطية المحلية وعقبات الموازنة ومتطلبات وقيود الشراكة العامة– الخاصة وفشل تمويل العديد من المشروعات الحضرية من قبل القطاع الخاص، كل ذلك أعاد الاعتبار تدريجياً لتدخل السلطات العامة في التخطيط والتنظيم الحضري .
9. إنَّ الانتقال من تخطيط يعتمد على المخطَّط إلى تخطيط يعتمد على السيرورة يسهم في تعقيد التركيبة التشاركية ويفرض مستوى مزدوج للتشاور بدءاً من مرحلة تصميم المشروع وانتهاءً بتنفيذه، مما يستدعي خلق هيكليات أو أجهزة مدمجة للاستشرافية والتقييم.

إنَّ ما سبق يقودنا للتأكيد على إمكانية الاستفادة من هذه التجارب الأوربية والانعكاسات التي يمكن أن تحملها على سياسات ومبادئ التخطيط الحضري في المدن السورية:

1. ضرورة عدم فصل مسألة الإجراءات عن مسألة الغايات المتأثرة إلى حد كبير بالخصوصيات المحلية والسعي للتوفيق بين طريقتين مختلفتين في إدراك الفعل المشترك وهما إدارة المراحل والإسقاطات حول المستقبل المحرضة للفاعلين.
2. التوفيق بين المستويات المختلفة للتنمية الحضرية: المدى القريب والمدى البعيد، الديمقراطية المحلية والعولمة.
3. دراسة إمكانية الانتقال من الذهنية المعيارية إلى ذهنية قائمة على ممارسات الفاعلين التي جسدتها التجربة الفرنسية من خلال إعداد مشروع الحاضرة الذي يسبق إجراءات الخطة التوجيهية ويتجاوز المشروعات والمدى القصير لإعطاء الأولوية للمشروعات المحددة على مستوى الحاضرة سعياً للوصول إلى رؤية شاملة للتحولات الحضرية.
4. دراسة إمكانية الانتقال من المخططات الكبيرة إلى المشروعات الكبيرة التي أكدت عليها التجربة الإسبانية وذلك لتفعيل الاقتصاد وجذب الاستثمارات المختلفة.
5. اعتماد إجراءات المشروع الحضري في أسس إعداد المخططات التنظيمية من أجل التلاؤم بشكل أفضل مع متطلبات التغيير التي يخضع لها المجتمع، على أن يستند إلى المحاور الاستراتيجية التي يحددها المخطط الهيكلي والتي توجه الفعل وفق أولويات في مقدمتها الارتقاء بالمدينة القائمة كما كان ذلك واضحاً في التجربة الإيطالية.
6. البحث عن هيكلية للتخطيط الحضري تراعي التدرج الهرمي انطلاقاً من الإقليم وانتهاء بالقطاعات الجزئية من المدينة.
7. فهم استراتيجيات القوى الفاعلة في التنمية الحضرية والبحث عن فرصة العمل المشترك بين القطاعين العام والخاص وإطلاق مشروعات وأشكال عديدة للشراكة على صعيد الأعمال التخطيطية.

## المراجع:

1. C.F.H.U. Tente-cinq ans d'urbanisme. C.F.H.U. France. 233 p.
2. DE COURSSON, J. 1993- Projet de ville, un essai pratique. SYROS. France, 1981.175 p.
3. AMPE, F. L.F, J-C. - Lille : Concilier projet stratégique et planification spatiale. In : Schéma directeur et projet d'agglomération (1981-1993)/ MOTTE A. France. pp.146-182 .
4. SOZZI, C. Lyon, Une révision prospective. Etudes Foncières. France .No.39. 1988 . pp. 42-43.
5. BORJA, J. MUXI, Z. 2001 - L'Urbanisme espagnol 1980-2000: des grands plans aux grands projets. Projet Urbain, France. No. 23. pp. 118-121.
6. CECCHINI, D. 2000 - En marche vers le projet urbain. Projet Urbain. France. No.22. pp. 84-88 .
7. VENUTI, G. C. 2000- Un plan en marche. Projet Urbain. France. No.22. pp. 26-29.
8. MOTTE, A. 1990 - La réforme de la planification spatiale anglaise. Urbanisme et Architecture. France. No 238. pp.12.
9. ASCHER, F. 1995 - Métapolis ou l'avenir des villes, Odile Jacob, France. 345 p.
10. ASCHER, F. 1991 - Projet public et réalisations privées. Les Annales de la Recherche Urbaine. France. No 51. pp.5-15.
11. REBAULT, J. 1985 - Une relance de la réflexion prospective. Urbanisme. France. No. 208. pp140-144.
12. DE COURSSON, J .1997 - Perspectives. La planification territoriale stratégique. Revue d'Economie Régionale et Urbaine. France. No 3. pp. 459-466.
13. SPECTOR, T. 1997 - La prospective et la ville. Au début des années 90 : un regain d'intérêt. C.P.V.S. D.R.A.S.T. France. pp. 7-10.
14. FREBAUL, J. 1993 - Renouveau de la planification urbaine et territoriale. DAU. France. 56 p.
15. S.E.P.A.L. 1989 - La place de études prospectives dans la planification urbaine. Le cas de l'agglomération lyonnaise. SEPAL. France. 26p.
16. T.E.T.R.A. et ARNAUD, C. 1989 - Document 3 : Contribution des bureaux d'études TETRA et C.ARNAUD à la réflexion prospective. France. pp. 2-4
17. BONNEVILLE M. 1995- Le renouvellement du schémas directeur par le projet d'agglomération : réflexions à partir de l'exemple lyonnais. In : Schéma directeur et projet d'agglomération. (1981-1993)/ MOTTE A. France. pp.47-65.
18. LOUBIERE, A. 2001- Loi SRU: une révolution culturelle pour l'urbanisme ?. Urbanisme. France. No. 317. pp.34-35.
19. MOTTE, A. 1991 - La reforme Anglaise de la planification spatiale, étude du plan de développement unitaire de Birmingham. U.T.H. 2001. D.R.I. France. 32p.
20. GARANO, S. 2000 - Les innovations du nouveau plan de Rome. Projet Urbain. France. No.22. pp. 50-51.
21. MAY, N. 1989 - La concurrence comme nouveau paradigme des politiques urbaines. In colloque : La science régionale et l'Etat. France. 21.p.
22. WACHTER, S. 1996 - Les territoires de la prospective. C.P.V.S. D.R.A.S.T. France. No. 5. 15p.
23. C.P.V.S. 1997 - Des question en suspens. C.P.V.S. D.R.A.S.T. France. pp. 43-45.

24. FELLMAN, T. MOREL, B. 1991 - Territoires en action. Prospective urbaine et planification stratégique. Les Annales de la Recherche Urbaine. France. No 51. pp.92-101
25. CHRISTIAN, D. 2000 - Nouvelle histoire d'Euralille, continuer autrement. Projet urbain. France. No 20. pp.7-11 .
26. VANDIERENDONCK, R. 2000 - La ville renouvelée. Projet urbain. France. No 20. pp.19.
27. MAUROY, P. 2000 - La Saga Lille. Projet urbain. France. No 20. pp.4-5.
28. DELARUE, F. 2000 - Promouvoir un urbanisme européen. Projet Urbain. France. No.22. pp. 5-7.
29. CECCHINI, D. 2000 - L'embellissement de Rome. Projet Urbain. France. No.22. pp. 14-15.
30. MODIGLIANI, D. 2000 - Stratégie d'après chaos. Projet Urbain. France. No.22. pp. 56-59 .
31. GASPARINI, C. 2000 - La ville historique dans le nouveau Plan régulateur de Rome. Projet Urbain. France. No.22. pp. 40-45.
32. AZKUNA, I. 2001 - Vers le futur. Projet Urbain. France. No. 23. pp.24-25.
33. SCHWACH, P. 2001 - Une riche expérience de renouvellement urbain, Projet Urbain. France. No.23. pp.6-7.
34. ARESO, I. 2001 - Changer de modèle urbain pour préparer la mutation économique. Projet Urbain, France. No. 23. pp.34-39.
35. LEIRA, E. 2001 - Un axe pour la métropole. Projet Urbain, France. No. 23. pp. 42-43.
36. DEVILLERS, C. 2001 - Paradoxe à Bilbao. Projet Urbain, France. No.23. pp.114-115.
37. BUSQUETS, J. 1991 - La planification-cadre et projets-actions. L'exemple de Barcelone. Les Annales de la Recherche Urbaine. France. No. 51. pp.122-129.
38. GOTLIEB, C. 2001 - Barcelone réaménage ses confins à l'horizon 2004. Diagonal. France. No. 151. pp. 10-15 .
39. MOTTE, A. 1995 – L'élaboration de la planification stratégique spatialisée: tendances nouvelles en Europe. In : Schéma directeur et projet d'agglomération. (1981-1993)/ MOTTE A. France. pp.211-229.